على هامش الصراحة

# راكبوا الامواج

إحسان شمران الياسري

لقد أثارني الموضوع المنشور في هذه الزاوية تحت عنوان (تظاهرات أهل الكوت) وأود أن أضيف وجهة نظري إليه:
لقد اجتاحت وبشكل مفاجيء منطقة الشرق الأوسط موجة عارمة من الاحتجاجات التي تطالب بالتغيير، والكل يريد هذا التحول حسب واقع بلده أو منطقته.. وإذا كانت الثورة المعلوماتية الهائلة هي المحرك الرئيسي لهذه الملحمة الجماهيرية من الخطابة، فان الحكام ظلو آخر منَ يفكر في مُجاراة معطيات وآفاق هذه الثورة، مما أدى إلى فوز الشعوب ولو بشكل مؤقت في هَذا السباق.
يقول الثوريون (من السهولة ان تحرك الجماهير.. ولكن الصعوبة ان تضعها على سكة الثورة)..
ففي العراق كانت دوافع الجماهير مشروعة للمطالبة بتحسين الواقع المعيشي والاجتماعي في بلد غني بالخيرات والعقول والمفكرين، إلا إن مطالب الشعب ربما لم تتعد مطالب شعب يعيش في أفقر بلدان العالم.. بحيث لم تعد تلك المطالب تتجاوز توفير مفردات البطاقة التموينية أو الكهرباء، في حين كانت قوى المعارضة العراقية خلال حقبة الدكتاتورية، وأكثرها يقود السلطة الآن، تعد العراقيين بجنات لا حدود لها، سيجد العراقيون أنفسهم فيها حال زوال النظام.
وعبر ثماني سنوات تراجعت طموحات الجماهير ومطالبها، الى ان وصلت الى ادناها خلال الموجة الأخيرة من التظاهرات، وهذا بفعل الإحباط والملل من الوعود والتي ظلت تطلق بدون رادع، او خلفية حقيقية لجدوى تحقيقها..
لقد أثبتت التجارب خلال المدة المنصرمة فشل تجربة الحكومات المحلية، وزادت حلقات التلاعب والهدر بالمال العام، إضافة إلى ثقل البيروقراطية والتي ابتلي بها العراق منذ تشكيل دولته مطلع القرن الماضي.
كما إن تأخر مجلس النواب في إقرار الموازنة أدى إلى توقف معظم الأعمال وخاصة قطاع المقاولات والذي كان يمتص العدد الكبير من الأيدي العاملة.
ومع تزايد موجة الغضب المشروعة راح السياسيون يتبارون في مديح تلك التظاهرات والدعوة لتحقيق مطالبها. وبالنتيجة أصبح الكل مع الشعب وصار الشعب يتظاهر ضد (مجهول).. ولم يتصد أي سياسي او حزب او كتلة او تيار للاخفاقات والمطبات التي عاشها العراق منذ التحرير عام ٢٠٠٣، وتلك مفارقة لم يجد أي شعب من شعوب المنطقة نفسه فيها، كما العراقيون.
ان تشخيص الأخطاء والتجارب الماضية ودراستها بشكل علمي وبدون عواطف سياسية سوف يجد الحلول المناسبة لكل المشكلات التي ستجد طريقها إلى الشارع مع كل يوم جديد من أيام ثورة المعلومات، وبذلك نكون على توافق تام مع المسرحي الانكليزي (اوسكار وايلد) الذي أبهره منظر المياه المتساقطة من شلالات نياغارا ولكنه بدل ذلك قال (جميل ان تسقط المياه بهذه السرعة ولكن الاجمل لو كانت تتدفق الى الأعلى)!

تعقيب فائز شمران الياسري

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# العمليات الإرهابية و قانون تعويض المتضررين

علي جابر

يهدف هذا القانون إلى تعويض كل من وقع عليه ضرر ناجم عن العمليات الإرهابية والحربية ، والأخطاء العسكرية التي وقعت في العراق بعد سقوط النظام السابق وبإجراءات ميسرة ومحاطة بضمانات دقيقة، وقد أقر هذا القانون من مجلس النواب في ٢٠٠٨/٣/٢٣ إلا انه نقض من قبل احد أعضاء مجلس رئاسة الجمهورية على أساس عدم وجود تخصيصات مالية له من الموازنة العامة، ويشمل هذا القانون حالات الاستشهاد والفقدان والعجز الكلي والجزئي والإصابات والأضرار التي تصيب الممتلكات والأضرار الأخرى المتعلقة بالوظيفة والدراسة، ووفقاً لهذا القانون وفي مادته الثالثة فقد أوجب تأسيس لجنة مشتركة تسمى باللجنة المركزية لتعويض المتضررين عن العمليات الإرهابية، ويكون مقرها في بغداد وهي مرتبطة برئاسة الوزراء ولها فروع في بغداد وأخرى في إقليم كردستان ، وكل محافظة ، وتتكون هذه اللجنة من رئيس لها وهو قاض من مجلس القضاء الأعلى وممثل عن وزارات الدفاع والداخلية والعدل والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان وممثل عن إقليم كردستان ، ولهذه اللجنة الاستعانة بالخبراء من ذوي الاختصاص من دوائر الدولة وخارجها لتسهيل أعمالها ، ولهذه اللجنة المصادقة على تعويضات اللجان الفرعية وتعديلها وإلغاؤها بعد مرور مدة الطعن البالغة ٣٠ يوما ، وتقوم اللجنة المركزية كذلك برفع القرارات الى وزارة المالية خلال مدة ٦٠ يوما من تاريخ المصادقة ،وبينت المادة ٨ من هذا القانون عدم جواز الجمع بين التعويض المنصوص عليه في هذا القانون وأي تعويض آخر وفقاً للقوانين الأخرى ..وحدد القانون كذلك في مادته التاسعة المبالغ التي تمنح للمشمولين بهذا القانون من منتسبي القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية (على الملاك والعقود) والتي حددها من خمسة ملايين إلى مليون وسبعمائة وخمسين ألف دينار وبحسب درجة العجز المثبتة في التقارير الطبية، ويتم توزيع الراتب على مستحقيه من الوالدان والأبناء والبنات وبحسب احكام قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ ..وجاء في المادة ١٢ من هذا القانون المبالغ التي تعطى لغير الموظفين وبنسب مئوية ثابتة ويتم منح ذوي الشهيد المصابين بالعجز الكلي أو الجزئي دارا سكنية على ان لا يملكوا دارا أخرى كما أعطى القانون الحق للطلبة الذين حرموا من الدراسة لأسباب تتعلق بموضوع القانون العودة إلى الدراسة وينطلي الامر نفسه على الموظفين على ان تصرف لهم رواتبهم ومستحقاتهم عن الفترة التي اضطروا فيها للانقطاع عن الدوام ..ويتم تنفيذ هذا القانون حال نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) ..ومن المعلوم أن هذه المبالغ التي تمنح كتعويضات هي مبالغ اعتبارية يراد منها الترضية لأنها لا تكفي ولا تسد ما خسره المتضررون جراء أعمال الإرهاب سواء كانت مادية او معنوية ، والأمر يستوجب على وزارة المالية سرعة حسم الموضوع وتثبيت التخصيصات المالية التي تكون حجر الأساس لتطبيق القانون على ارض الواقع ، كما يجب أن تكون هناك تعليمات لاحقة تساعد على سهولة تطبيق هذا القانون وأن يشار فيها الى المهجرين في الخارج والآلية التي ستوزع عليهم فيها التعويضات أسوة بالمتضررين بالداخل، كما أن هذا القانون لم يحدد سقوفاً زمنية لتقديم الطلبات او المدد اللازمة لعمل لجان التعويض سواء كانت المركزية او الفرعية ، كما أن الطعن بالقرارات التي تصدرها اللجان الفرعية حدده القانون بأن يكون أمام اللجنة المركزية ولم يحدد الجهة التي يطعن أمامها بقرارات اللجنة المركزية، فكان من المفروض أن تكون محكمة البداءة التي يكون قرارها حاسما في الموضوع .

# الشباب يتحرر من ثقافة النظام

محمد صادق جراد

في حراك شبابي جديد تشهده المجتمعات العربية تمكن الشباب المصري وقبله التونسي من فرض إرادته على الأنظمة الدكتاتورية باتجاه تنحيها عن السلطة والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية من شأنها الارتقاء بالمستوى المعيشي للفرد وتوسيع المشاركة السياسية في بلد ظل عقوداً طويلة يرزح تحت سلطة نظام دكتاتوري تسلط على شعبه من خلال أساليب قمعية بدائية لم تتمكن اليوم من الصمود أمام التطور العلمي والتكنولوجي الذي تسلح به الشباب العربي.

ولقد طوّر الشباب نفسه ليحارب بأسلحة حديثة لا تمتلكها المنظومة الدكتاتورية، في الوقت الذي ظلت هذه الأنظمة محافظة على تخلفها وتمسكها بتلك الأساليب البالية والشعارات التي لم تعد تسمن من جوع المواطن ولا ترضي تطلعات الشعب العربي وهكذا انتصرت إرادة الشباب المدعومة بالعلم ومواكبة العصر والروح الوطنية الجديدة البعيدة عن الشعارات وتدخلات الأحزاب والقوى الخارجية.
ولابد من الإشارة هنا إلى ان الشعب المصري يمتلك الكثير من الطاقات والنخب السياسية والثقافية والعلمية إلاّ أنها فشلت جميعا في التصدي للنظام الدكتاتوري رغم المحاولات الكثيرة التي قامت بها الأحزاب والنقابات والمنظمات المختلفة حيث تمت مواجهة هذه المحاولات بالقمع والترهيب على مدى عمر النظام السابق .
إلا إننا لاحظنا كيف نجح الشباب المصري في تحقيق الحلم حيث تمكن من خلال ثورة ٢٥ يناير والتي استمرت حتى يوم تنحي مبارك عن السلطة في ١١ فبراير من تحقيق الانجاز العظيم وهو تخليص الشعب المصري من أقوى دكتاتورية في الشرق الأوسط ليسقط بذلك صنم آخر من أصنام الدكتاتورية العربية بعد صنم تونس وقبله صنم ساحة الفردوس ببغداد الذي كان الإشارة الأولى لسقوط الأصنام إلا ان العرب لم يستفيدوا من الدرس العراقي ولم يستفيقوا إلا بعد ثماني سنوات من سقوط صدام الذي كان يصوره قادة العرب على انه بطل وشهيد لأنهم متشابهون ويدافع احدهم عن الآخر، ولكن اليوم الصورة مختلفة والحقيقة بدأت تنكشف، فشباب العروبة الذين كانوا يؤمنون بالأنظمة الدكتاتورية والمتأثرون بثقافة الحزب والقائد الأوحد خرجوا من سجنهم المظلم بعد ان اكتشفوا من خلال العولمة والاتصال بالعالم والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة بأنهم كانوا آخر من يعلم بأن الديمقراطية الحقيقية هي الضامنة لحقوق الإنسان والسلم الاجتماعي وليس القائد الضرورة الذي ظل يسيطر عليهم عقوداً طويلة من الزمن، وان الشباب العربي والمصري اليوم نجح في مهمته لأنه بات يختلف كثيرا عن الشباب المصري في الأجيال السابقة والذي كان يسير في ركاب السلطة من خلال سيطرتها على أفكاره عبر شعارات الحزب والزعيم والقضية المركزية والعزف على نغمة القومية ونظرية المؤامرة والخطر الخارجي .
وان الأنظمة العربية اليوم لم تعد قادرة على احتكار الثقافة لنفسها ولحزبها في عصر العولمة وفي ظل تكنولوجيا الاتصالات والتطور العلمي، حيث أصبحت المعلومة في متناول الشاب والطفل ولا يحتاج للوصول إليها سوى الضغط على زر صغير في حاسوبه وهذا يصعّب من مهمة السلطات الدكتاتورية التي تعتمد على تضليل الرأي العام عن الحقيقة وتعليق أسباب فشلها في تحقيق الرفاهية لشعوبها على أسباب غير موجودة إلا في مخيلة النظام .
من هنا جاءت العولمة والتطور العلمي بما لا تشتهي الأنظمة العربية، فمن جانب شاركت العولمة في توعية الجماهير والشباب بصورة خاصة والاطلاع على ما يجري خارج السجن الكبير الذي كانوا يعيشون فيه وأيضا كانت سلاحا فتاكا في تغطية الأحداث الجارية للثورة المصرية والتونسية وورقة ضغط على الأنظمة التي حاولت قطع الاتصال بالعالم الخارجي إلا إنها فشلت في إسكات الأصوات المرتفعة من ميدان التحرير وساحات عربية أخرى ستكون على موعد مع التظاهر، لان ما حدث في مصر وتونس يغري ويشجع الشعوب المظلومة على التفكير بصوت مرتفع والمطالبة بإصلاحات تساهم في توفير العيش بكرامة إضافة الى توسيع المشاركة السياسية في انتخابات ديمقراطية يكون فيها الصندوق الشفاف هو صاحب الكلمة الفصل في اختيار ممثلي الشعب .

# ثورة ضد الفساد

سلمان النقاش

مما لا شك فيه ان ابتعاد مصر منذ عام ١٩٧٣ عن الحرب واحتفاظها بقوتها المحورية بالمنطقة من خلال الدعم الغربي وتحديدا الأمريكي إذ وصلت المساعدات الأمريكية العسكرية للجيش المصري نحو ١,٥ مليار دولار سنويا ، ادى بمصر الى اتخاذ خيارات التنمية الاقتصادية والشروع في بناءات تحتية أوصلتها الى منحنى تنمية وصل الى ٦٪ سنويا ما انعكس بشكل واضح على مجمل الحراك الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسلوكي لدى المجتمع المصري ، ونظراً لعدم اعتماد مصر على اقتصاد احادي الجانب كما هو الحال في دول المنطقة تمكنت مصر من استثمار متاحها المادي والجغرافي والبشري والثقافي والاعلامي حتى بلغت الميزانية السنوية المصرية أكثر من ٢٥٠ مليار دولار و من خلال هذا الانفتاح اصبحت التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة جزءاً مستحدثاً وأساسياً في بنية المجتمع .. لكن قانون الطوارئ كبل هذا المجتمع بقيود منعته من الاعتراض على طريقة ادارة النظام السياسي في مصر فشكل تناقضا حادا مع الحركة الاجتماعية ، غير ان قيود هذا القانون كانت تضطر للارتخاء كلما اقتربت من ايدي ناشطي الاقتصاد ورجال الاعمال مما فسح المجال لهؤلاء الزحف نحو اماكن صنع القرار وتحت مظلة نظام ذي مواصفات معروفة ومتشابهة تاريخيا في المنطقة فهو يحرص قبل كل شيء على ادامة اعتلائه قمة الهرم استوجب ذلك ثمنا على هذه الطبقة اي طبقة رجال الاعمال دفعه الى الطبقة الحاكمة مقابل فسح المجال لها بالمرور الى دهاليز الاستثمار وحركة رأس المال كافة بالإضافة إلى مطالبتها بجزء من القرار السياسي المتعلق بالسياسات المالية والاقتصادية وحتى العلاقات الخارجية والدبلوماسية لما له اثر على مساحات التحرك الداخلي.
فدخل النظام بمجمله الى مجال الفساد السياسي الأخطر ضمن قائمة أنواع الفساد الذي ينتشر في الدول ذات الأنظمة الشمولية وان ادعت النهج الديمقراطي الذي أصبح مطلبا جماهيريا مفهوما الى حد ما في جميع أنحاء العالم لكنها بعد ما أصبحت ما عليه اليوم اي الديمقراطية فإن الأنظار نحوها لا تخلو من الارتياب والخشية من ان تفرغ محتوياتها كما سبقتها إلى ذلك الاشتراكية والوحدة والتحرر عندما لايحسن الناخبون اختيار مرشحيهم تحت ضغط قوة السياسة المدعمة بالمال السياسي وان الحفاظ على الديمقراطية وديمومتها يتطلب مزيدا من الوقت لإجراء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية التي تترافق عادة مع أشكال من الفساد السياسي .. لكن المسؤول السياسي وفق الظاهرة المصرية لا يتمكن في ليلة وضحاها مهما كانت سرعة عجلات التطور ان يترك نفسه متخلفا وهو يرى رجال الأعمال يقفزون أمامه ويحققون مكاسب هائلة سواء على الجانب المالي او الاجتماعي وحتى السياسي فاضطر لركوب الموجة مستغلا سلطته للحصول على منفعة ذاتية مادية او معنوية بتغليبه المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.. وهنا تحقق الفساد السياسي بأنواعه الثلاث: الفساد الرئاسي .. والفساد المؤسسي .. والفساد الإداري .
بالنسبة للفساد الرئاسي فالأخبار تقول بان ثروة مبارك وعائلته وصلت الى ٥٠-٧٠ مليار دولار إذ بإمكاننا أن نقتنع بهذه الأرقام بعد ان أعلنت الكثير من البنوك الدولية تجميد أرصدة موجودة لديها فعلا لهذه العائلة .. واعتقد ان الأمر لا يحتاج الى الكثير من الفطنة لمعرفة ثررة زوجته والأولاد، فالأرقام متاحة على الشبكة العنكبوتية وأمر تصديق المعلومة متروك للقناعات الذاتية .. وبالمناسبة فان الفساد الرئاسي مرصود تاريخيا ، بعض الرؤساء وفق هذا النظام طبعا عرفت ثرواتهم وسجلهم حافل باستغلال النفوذ بدءا برئيس هايتي (جان كلود دوفالييه ) والرئيس الفلبيني الأسبق ماركوس .. إذا قدرت ثروة الأخير حسب مصادر السي اي اي الى نصف الموازنة العامة للفلبين .. أما سوهارتو الذي حكم أكثر من ٢٢ عاما في اندنوسيا فلقد أصبح مضربا للامثال هو وعائلته .. أما صدام وعائلته وقبيلته فلا يتطلب منا الكثير من عناء الإثبات حول استغلاله الثروة .. كما نلاحظ ان هذا النمط من الفساد السياسي يتركز في العالم الثالث إذا جاز لنا التعبير حيث يستمرون في الحكم لفترات طويلة يعبثون خلالها بمقدرات البلاد وتبديد مواردها وإتاحة النهب .
لكن وحسب مبدأ صراع الأضداد تبقى مسألة تحديث الواقع مطلبا ملحا من قبل الحركة التحديثية التي تتطلب أتمتة عالية في المجالات كافة وهذا يعني قوى عاملة جديدة ومثقفة وأشدد على مثقفة وأعني بها هنا ثقافة العصر ((الاتصالات)) او ثورة الاتصالات .. وهذه بإمكانها إدخال كل عدوى التقدم إذا ما استعد أي مجتمع لطلبها رغم ما تحدثه من تناقضات وبالتالي صراعات تجعل من ديناصورات النظام لا يتخطون حاجز الغباء والتخبط عندما يقررون الدخول في النوع الثاني من الفساد ألا وهو الفساد المؤسسي والذي يعني فساد السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .. التي اذا اتفقت في ما بينها يعني ان الأمر وصل الى حد الانفجار وهذا ما حصل فعلا قي مصر ويكفي ان نأتي بحادثة (نواب القروض) التي أدين بها أربعة نواب ووزير في الحكومة .. ويكبر هذا الفساد وينتفخ ويتفرع ليشمل الكثير من الحياة السياسية حتى يدنو من الانتخابات ويزورها مع سبق الإصرار والترصد وينأى الناخب بنفسه عن المشاركة وتعزل السلطة وإدارتها وأشكالها .. وهذا ما تحدثنا به نسبة المشاركة في آخر انتخابات برلمانية مصرية وكم كانت متدنية في مستويات المشاركة الشعبية وحجم التزوير فيها وتربص الشعب لهؤلاء حتى اذا دنت اخبار البوعزيزي التونسي الى مسامع الشعب المصري راحت القلوب تخفق خفقتها الاولى .. واهتزت فرائص الجسد حين هرب زين العابدين .. فامتلأ الميدان ولم يصمد أمامه النظام غير أيام لان الفساد كان قد نخر أعمدته فتهاوى لتنوي مصر أن تعيش وأظنها سوف تعيش .